الأمم المتحدة S/2016/440*

مجلس الأمن

Distr.: General
12 May 2016
Arabic
Original: English

رسالتان متطابقتان مؤرختان ١٢ أيار/مايو ٢٠١٦ موجهتان إلى الأمين العام ورئيس مجلس الأمن من الممثلة الدائمة لباكستان لدى الأمم المتحدة

أود أن أوجه انتباهكم إلى مشروع قانون تنظيم المعلومات الجغرافية المكانية لعام ٢٠١٦ الذي تقوم وزارة الشؤون الداخلية في الهند بتعميمه حاليا، والذي يُتوقّع عرضه على البرلمان الهندي قريبا.

ولدى باكستان شواغل شديدة بخصوص مشروع القانون المذكور، ولا سيما المادة ٦ منه، التي تنص على أنه ”لا يجوز لأي شخص تبيان معلومات طبوغرافية خاطئة أو مزيفة عن الهند، بما في ذلك حدودها الدولية، أو تعميم مثل هذه المعلومات أو نشرها أو توزيعها من خلال منابر الإنترنت أو الخدمات الإلكترونية أو في أي شكل مادي أو إلكتروني“. وبالإضافة إلى ذلك، فوفقا للمادتين ١٢ و ١٦ من مشروع القانون، يُعاقَب على حيازة أو تعميم أو استخدام المعلومات الجغرافية المكانية بشكل غير قانوني أو تبيانها بشكل خاطئ بغرامات مالية كبيرة وبالسجن لمدد تصل إلى سبع سنوات.

وكما تعلمون، فإنه بموجب قرارات مجلس الأمن ٤٧ (١٩٤٨) و ٥١ (١٩٤٨) و ٨٠ (١٩٥٠) و ٩١ (١٩٥١) و ١٢٢ (١٩٥٧) وقراري لجنة الأمم المتحدة للهند وباكستان المؤرخين ١٣ آب/أغسطس ١٩٤٨ و ٥ كانون الثاني/يناير ١٩٤٩، أُعلن أن القرار النهائي بخصوص مصير ولاية جامو وكشمير سيُتّخذ وفقا لإرادة الشعب التي يعبر عنها من خلال العملية الديمقراطية المتمثلة في إجراء استفتاء حر ونزيه تحت رعاية الأمم المتحدة. وبالتالي، فإن تمتُّع ولاية جامو وكشمير بمركز ”الإقليم المتنازع عليه“ هو أمر معلن من الأمم المتحدة ومقبول دوليا. ويبيَّن هذا المركز أيضا في الخرائط الرسمية الصادرة عن الأمم المتحدة وباكستان (انظر المرفق).

* أعيد إصدارها لأسباب فنية في ٢٥ أيار/مايو ٢٠١٦.

الرجاء إعادة استعمال الورق

ومع ذلك، ففي انتهاك لقرارات مجلس الأمن والقانون الدولي، تبيِّن الخريطة الرسمية للهند إقليم جامو وكشمير المتنازع عليه كجزء من الهند، وهو أمر عار عن الصحة ومتناف مع القانون والأخلاق. بيد أن المجتمع الدولي والأمم المتحدة، للأسف، لم ينتبها لهذا التصرّف من جانب الهند.

وبمجرّد صدور هذا القانون، سيكون بوسع حكومة الهند معاقبة أي فرد أو منظمة لا تبيِّن إقليم جامو وكشمير المتنازع عليها كجزء لا يتجزأ من الهند، وهو ما يتعارض مع قرارات مجلس الأمن.

وينبغي أن يفي المجتمع الدولي بمسؤوليته تجاه شعب جامو وكشمير. فالآن، وبعد مضيّ أكثر من ٦٥ عاما، ما زال شعب جامو وكشمير في انتظار وفاء المجتمع الدولي والأمم المتحدة بالتزامهما بإجراء استفتاء مستقل ونزيه تحت رعاية الأمم المتحدة.

وإن عدم حفاظ الأمم المتحدة على حرمة قراراتها قد أدى إلى وقوع انتهاكات صارخة للقانون الدولي، فضلا عن انتهاكات حقوق الإنسان التي تُرتكب ضد الشعب الكشميري. فحكومة الهند تستخدم القوة كسياسة دولة، وهو ما يتسبب في تفاقم الوضع. وعلى ضوء ما تقدَّم، ينبغي أن تتدخل الأمم المتحدة لإعمال قرارات مجلس الأمن، وأن تحث الهند على الكفّ عن القيام بهذه الأفعال التي تشكل انتهاكا للقانون الدولي.

وأرجو ممتنة تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن، في إطار البند المعنون ''المسألة الهندية الباكستانية''.

(توقيع) مليحة لودهي

مرفق الرسالتين المتطابقتين المؤرختين ١٢ أيار/مايو ٢٠١٦ الموجهتين إلى الأمين العام ورئيس مجلس الأمن من الممثلة الدائمة لباكستان لدى الأمم المتحدة